

دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على عرض النقود في الجزائر
خلال الفترة 1990-2024

Econometric Study of the impact of oil price fluctuations on the money supply in
Algeria during the period 1990-2024

حمزة سعد

مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهلية بالجزائر، جامعة الجلفة (الجزائر)، hamza.saad@univ-djelfa.dz

تاريخ النشر: 2025/11/25

تاريخ القبول: 2025/10/28

تاريخ الاستلام: 2025/08/31

ملخص:

تهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز تأثير تقلبات أسعار النفط على المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2024، وللوصول لهذا الهدف الدراسة اعتمدنا على تقنيات السلاسل الزمنية من خلال استخدام كل من اختبار ديكي فولر المطور واختبار فليبيس-بيرون لاختبار استقرارية متغيرات الدراسة، واستخدام اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وتقدير العلاقة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL).

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، وأن أسعار النفط أثر إيجابي على معروض النقدي في الأجلين الطويل والقصير.

كلمات مفتاحية: عرض النقود، أسعار النفط، اختبار منهج الحدود، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

تصنيف JEL: E51، H87، C13.

Abstract:

The study aimed to determine the effect of the Money supply and Public expenditure of the inflation rate in North African countries During the Period (2000- 2024), Using dynamic panel data models and the adoption of estimate random individual effect model and and the Methodology cointegration through use testing the stationarity and testing for cointegration and estimate FMOLS model.

The study concluded that there is a long-term relationship between the two variables, and that oil prices have a positive impact on the money supply in both the long and short terms.

Keywords: Money supply, Public spending, Bound Testing Approach, ARDL.

JEL Classification: E51, H87, C23.

1. مقدمة:

يُعد النفط من أهم الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري، إذ يشكل المصدر الرئيس للإيرادات الخارجية والاحتياطات من النقد الأجنبي. غير أن اعتماد الاقتصاد بدرجة كبيرة على هذا المورد الحيوي يجعله عرضة للتقلبات التي تشهدها أسعاره في الأسواق العالمية. وتنعكس هذه التقلبات بشكل مباشر أو غير مباشر على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وفي مقدمتها عرض النقود، باعتباره أحد الركائز الأساسية للسياسة النقدية وأداة رئيسية للتأثير على النشاط الاقتصادي.

فعندما تشهد أسعار النفط ارتفاعاً، تزداد التدفقات المالية إلى الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى توسع الكتلة النقدية عبر ارتفاع الإيرادات الحكومية وتنامي احتياطات الصرف وزيادة الإنفاق العمومي. وعلى العكس من ذلك، فإن انخفاض الأسعار يحد من هذه التدفقات ويضغط على السيولة المحلية، مما يستدعي تدخل السلطات النقدية لإعادة التوازن من خلال أدواتها المختلفة.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وعرض النقود، نظراً لما لها من أثار عميقة على استقرار الاقتصاد الكلي، وعلى قدرة السلطات النقدية في الجزائر على رسم سياسات فعالة تساهم في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي.

1.1 إشكالية البحث:

بناء على ما سبق يمكن طرح السؤال التالي:

هل يوجد تأثير لتقلبات أسعار النفط على المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2024؟

2.1 فرضية البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية التالية:

- وجود تأثير إيجابي بين لأسعار النفط على عرض النقود في الجزائر في المدى الطويل والقصير.

3.1 أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- معرفة أهم محددات العرض النقدي في الجزائر؛
- البحث عن طبيعة العلاقة بين أسعار النفط و المعروض النقدي في الجزائر؛
- بناء نموذج قياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

4.1 المنهج المتبع والأدوات المستعملة:

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار فرضيتها سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي وكذلك المنهج الاستقرائي الاستنباطي من خلال القيام بدراسة قياسية من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

5.1 دراسات سابقة:

إن العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وعرض النقود أو الكتلة النقدية حظيت بعدة دراسات تطبيقية في الكثير من الدول نذكر منها مايلي:

أ. دراسة حمومي وفاء وبن عزة محمد وميدون إيمان (2024) بعنوان أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1990 - 2022:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر صدمات أسعار النفط على مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر في الفترة بين عامي 1990 و 2022. ويركز التقييم على تأثير هذه الصدمات على المؤشرات الرئيسية للاستقرار النقدي، وهي: التضخم، والكتلة النقدية، وسعر الفائدة الحقيقي، وسعر الصرف الرسمي.

توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع أسعار النفط يوفر فوائد مؤقتة للجزائر كدولة مصدرة، ولكنه قد يسبب آثاراً سلبية على المدى الطويل. لمواجهة هذه التحديات، يجب على الجزائر تبني سياسات اقتصادية كلية طويلة الأجل تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وبالرغم من أن عائدات النفط هي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، إلا أن ضعف مساهمة القطاعات الأخرى، وخاصة القطاع الصناعي، يجعل الاقتصاد الجزائري معرضاً لتقلبات أسعار النفط.

بالإضافة إلى ذلك، كشفت النتائج أن صدمات أسعار النفط قد لا تؤثر بشكل كبير على استقرار المتغيرات النقدية. لذلك، يجب على السلطات النقدية العمل على الاستقرار الكامل للأسعار كحل فعال للتعامل مع أي صدمات مستقبلية في أسعار النفط.

ب. دراسة وسام موي سي (2023) بعنوان تقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2020):

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل انعكاسات تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020). وتزداد أهمية هذا الموضوع بالنظر إلى الانخفاض المستمر الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق الدولية منذ الربع الأخير من سنة 2014، حيث ظلت السياسة النقدية في الجزائر تتأثر بشكل مباشر بهذه التقلبات باعتبار النفط المصدر الرئيسي للمداخيل التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني.

اعتمدت الدراسة في معالجتها للمسألة على المنهج الوصفي التحليلي، مدعوماً ببيانات إحصائية رقمية. وقد أفضت النتائج إلى وجود علاقة طردية غير مباشرة بين أسعار النفط والسياسة النقدية، إذ إن تطور الكتلة النقدية وأدوات السياسة النقدية وأهدافها كان مرتبطاً بشكل وثيق بالتغيرات التي طرأت على أسعار النفط.

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أبرزها ضرورة تحديد المتغيرات المؤثرة على السياسة النقدية وأخذها في الحسبان عند وضع الخطط من قبل السلطات النقدية للحد من الآثار السلبية، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية تنويع الاقتصاد والاعتماد على الطاقات المتجددة لتجاوز ما يُعرف بلعنة الموارد.

ج. حمومي وفاء (2022) بعنوان تحليل أثر صدمات أسعار النفط على متغيرات السياسة النقدية - مقارنة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2020):

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير التقلبات الحاصلة في أسعار النفط على متغيرات السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 1990 إلى 2020، وتم استخدام نموذج قياسي يشمل كل من معدل الفائدة الحقيقي، وسعر الصرف الاسمي

وسعر الصرف الحقيقي والمعرض النقدي الموسع، واعتمدت الدراسة على أدوات الاقتصاد القياسي باستخدام من خلال تح نموذج متجهات الانحدار الذاتي VAR.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط يؤدي إلى زيادة في معدل التضخم، وهو ما يتوافق مع النظريات الاقتصادية.

كما توصلت الدراسة إلى أن تقلبات أسعار النفط لها تأثير إيجابي على سعر الصرف الرسمي، بينما تؤثر سلباً على أسعار الفائدة الحقيقية. بالتالي، فإن تأثير صدمات أسعار النفط على الجزائر يكون إيجابياً عندما تكون التقلبات مرتفعة، وسلبياً عندما تكون التقلبات منخفضة.

د. دراسة Philipp Kartaev and Ilya Medvedev (2019) بعنوان:

Monetary policy and the effect of the oil prices pass-through to inflation

تبحث هذه الورقة البحثية في تأثير صدمات أسعار النفط على التضخم، بالإضافة إلى تأثير اختيار نظام السياسة النقدية على قوة هذا التأثير. استخدمنا نماذج ديناميكية على بيانات اللوحة لدول العالم للفترة 2000-2017. وقد تبين أن تأثير التغيرات في أسعار النفط على التضخم يتم بشكل أساسي من خلال قناة سعر الصرف. وتوضح الورقة البحثية تأثير التحول إلى استهداف التضخم على طبيعة العلاقة بين صدمات أسعار النفط والتضخم. وهذا التأثير غير متماثل: فخلال فترات ارتفاع أسعار النفط، يقلل استهداف التضخم من تأثير انتقال أسعار النفط، مما يحد من الآثار السلبية للصدمة. وعلى النقيض من ذلك، يساهم نظام السياسة النقدية هذا خلال فترات انخفاض أسعار النفط في تعزيز انتقال الأسعار، مما يساعد على خفض التضخم.

و. دراسة Yang Yang and Jiqiang Zhang, Sanpan Chen (2023) بعنوان:

Information effects of monetary policy announcements on oil price

بحث هذه الدراسة في آثار إعلانات السياسة النقدية على أسعار النفط باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجه الهيكلي (VAR) المحدد بواحدة قيوذ الإشارة. تعتمد قيوذ الإشارة على الارتباط عالي التردد بين أسعار الأسهم وأسعار الفائدة المحيطة بإعلانات السياسة. نجد أن صدمة معلومات إيجابية من البنك المركزي، والتي ترفع سعر الفائدة بست نقاط أساس، تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط بنسبة 1.7% خلال شهرين. كما نجد أن صدمات معلومات البنك المركزي تؤثر على أسعار النفط من خلال قنوات التمويل والتوقعات.

2. مفاهيم حول أسعار النفط:

تعد أسعار النفط واحدة من أهم المؤشرات الاقتصادية وأكثرها تأثيراً على الساحة العالمية. فالنفط، بصفته عصب الاقتصاد الحديث ومصدر الطاقة الرئيسي، لا يفتقر تأثيره على الدول المنتجة والمستهلكة فحسب، بل يمتد لي شمل كافة جوانب النشاط الاقتصادي من إنتاج واستهلاك وتضخم ونمو.

1.2 تعريف سعر النفط:

سعر النفط هو القيمة النقدية التي تحدد للمواد أو السلع النفطية، حيث يمثل هذا السعر المبلغ المالي الذي يتم تحديده لهذه السلع خلال فترة زمنية معينة. ويتأثر سعر النفط بمجموعة متنوعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمناخية¹، كما أنه

تؤثر التقلبات في أسعار النفط على كل من الدول المنتجة والمستوردة له. فعندما ترتفع الأسعار، تنتقل الثروة من الدول المستوردة إلى الدول المنتجة.²

ويمكن تعريفه بطريقة أخرى، حيث يُعرف سعر النفط الخام بأنه سعر مشتق يُحسب بطريقة عكسية. بمعنى آخر، يتم تحديد قيمته كباقي عملية حسابية، حيث تُخصم تكاليف تحويل برميل النفط الخام إلى منتجات مكررة (مثل النقل والتكرير والتوزيع) من سعر البيع النهائي لتلك المنتجات قبل احتساب الضرائب. ويتكون سعر النفط من عنصرين رئيسيين: سعر البيع عند مصدره (البئر أو الميناء) ورسوم النقل.³

وكخلاصة للتعريفين السابقين يمكن تعريف سعر النفط بأنه القيمة النقدية التي تُحدد للنفط، حيث يتأثر بعوامل اقتصادية، سياسية ومناخية، يحسب إما بشكل مباشر أو عكسي، ويشمل سعر البيع وتكاليف النقل.

2.2 انواع سعر النفط:

خلافًا للاعتقاد الشائع، لا يوجد سعر واحد وثابت للنفط، بل تتنوع أسعار النفط وتختلف باختلاف أنواعها. وستتطرق فيما يلي إلى أبرز أنواع أسعار النفط المستخدمة في الأسواق العالمية والمحلية.

1.2.2 السعر المعلن (أو السعر الرسمي):

هو السعر الذي يحدده ويعلنه بائع النفط الخام في السوق، وهو يمثل قيمة النفط بوحدة نقدية محددة وفي وقت معين. قد يكون البائع فرداً أو شركة أو مؤسسة نفطية. وقد ظهر هذا النوع من الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1880، واستمر استخدامه حتى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين.⁴

2.2.2 السعر المتحقق:

"يمثل هذا السعر القيمة الصافية بعد الأخذ في الاعتبار الخصومات والتسهيلات التي يمنحها البائع للمشتري. هذه التخفيضات يتم الاتفاق عليها مسبقاً وقد تكون نسبة مئوية من السعر الأساسي أو شروط دفع مريحة. بدأ استخدام هذا المفهوم في أواخر الخمسينيات من قبل الشركات النفطية الأجنبية المستقلة، ثم تبنته لاحقاً الشركات النفطية الوطنية في أوبك وغيرها من الدول."⁵

3.2.2 سعر الإشارة:

هو متوسط القيمة بين السعر المعلن والسعر المتحقق. وقد ظهر هذا النوع من أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال الستينيات، وذلك نتيجة لتوقيع اتفاقيات نفطية جديدة مثل اتفاقيات المشاركة بين الشركات الأجنبية المستقلة وشركات الدول المنتجة للنفط. وقد اعتمدت العديد من الدول المنتجة للنفط، بما في ذلك الجزائر وفرنسا في عام 1965، هذا النوع من التسعير.⁶

4.2.2 سعر الكلفة الضريبية:

سعر الكلفة الضريبية هو السعر الذي تعتمد عليه شركات النفط العاملة في الحقول النفطية. حيث تقوم هذه الشركات باستخراج النفط ثم شرائه من نفسها بسعر يعادل تكلفة الإنتاج مضافاً إليها العائد الحكومي المتمثل في ضريبة الدخل.⁷

5.2.2 السعر الفوري أو الآني:

هو القيمة النقدية لوحدة النفط التي يتم تبادلها بشكل فوري ومباشر في الأسواق النفطية الحرة. هذا السعر يعكس القيمة الحالية للنفط في السوق، ويتم تحديده من خلال التبادل المباشر بين البائعين والمشتريين.⁸

6.2.2 السعر العادل:

هو السعر الذي يتوازن فيه مصالح شركات النفط العالمية الساعية لتحقيق أقصى ربح من استثماراتها، مع احتياجات الدول النفطية التي تعتمد على إيرادات النفط لتمويل ميزانياتها الحكومية⁹.

3.2 العوامل المتحركة في أسعار النفط:

هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى حدوث تقلبات في أسعار النفط، نذكر منها¹⁰:

1.3.2 منظمة أوبك:

في عام 1959، استضاف المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية المؤتمر العربي الأول للبترول في القاهرة، بحضور مراقبين من فنزويلا وإيران. وقد شهدت كواليس هذا المؤتمر بداية التفكير في تأسيس منظمة أوبك، حيث أكد وزير النفط الفنزويلي "بريز ألفونسو" أنه تم التوصل إلى "اتفاقية جتلمان" في ذلك الوقت.

تهدف هذه المنظمة إلى تحقيق الاستقرار في أسعار النفط، وتوحيد جهود الدول الأعضاء في سياساتهم النفطية لضمان مصالحهم المشتركة والفردية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للثروة النفطية، والدفاع عن حقوق المنتجين. وقد قامت المنظمة بتحقيق ذلك من خلال التأثير على حجم الإنتاج النفطي ومستوى الأسعار، وذلك وفقاً لتطورات السوق النفطية العالمية ومصالح الدول الأعضاء.

تعتبر منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) المؤثر الأكبر في تحديد أسعار النفط العالمية. فبفضل سيطرتها على حوالي 80% من احتياطات العالم، تمتلك المنظمة القدرة على رفع أو خفض أسعار النفط والغاز عبر التحكم في حجم الإنتاج.

2.3.2 الكوارث الطبيعية:

تعد الكوارث الطبيعية من العوامل المؤثرة في تقلب أسعار النفط، إذ يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات في الإمدادات. فعلى سبيل المثال، عند وقوع إعصار كاترينا في جنوب الولايات المتحدة سنة 2005 تعطلت نحو 20% من الإمدادات النفطية الأمريكية، مما تسبب في ارتفاع سعر البرميل بنحو 13 دولاراً.

3.3.2 عدم الاستقرار السياسي:

تشكل الأزمات والاضطرابات السياسية عاملاً أساسياً في تقلبات أسعار النفط، خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تحتل النصيب الأكبر من الإنتاج العالمي. على سبيل المثال، بلغ سعر برميل النفط 128 دولاراً في يوليو 2008 نتيجة تداعيات الحربين في أفغانستان والعراق.

4.3.2 العرض والطلب : تخضع أسعار النفط، كغيره من السلع لقانون العرض والطلب. فعند تراجع الطلب أو زيادة المعروض، تنخفض الأسعار والعكس صحيح. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث خلال جائحة كورونا في نهاية عام 2019، حيث تراجع الطلب العالمي بشكل حاد، مما أدى إلى انخفاض سعر سلة خامات أوبك إلى 41.50 دولاراً للبرميل، أي بانخفاض قدره 22.5 دولاراً.

5.3.2 التكنولوجيا والتقنيات الفنية:

أ ساهم التطور التكنولوجي واعتماد تقنيات حديثة في مختلف مراحل الصناعة البترولية - من الاستخراج إلى التحويل - في خفض التكاليف والوقت، مع تعزيز الكفاءة في عمليات التنقيب والإنتاج.

3. ماهية عرض النقود:

يتم تحليل دور النقود في الاقتصاد بناءً على مفهوم النقد المعتمد، وهذا يتطلب استخدام أساليب تحليلية خاصة تتناسب مع هذا المفهوم. وقد تطورت النظرية النقدية على مراحل، كل مرحلة تختلف عن الأخرى بناءً على المفهوم السائد للنقد. ونظراً لأن مفهوم عرض النقود يُعدّ من المفاهيم الأساسية في التحليل النقدي، فسيتم التركيز عليه في هذا السياق من خلال تناول مفهومه ومكوناته ومقالاته.

1.3 تعريف عرض النقود:

لعرض النقود عدة تعاريف نذكر من أهمها:

- هي وسائل الدفع المتاحة لدى الأعوان الاقتصاديين فبعضها يستعمل مباشرة في تسوية المعاملات في حين يتطلب الض الآخر اتخاذ اجراءات لبيعه أو انتظار حلول أجل استحقاقه.¹¹

- يختلف المفهوم العام لعرض النقود من بلد إلى آخر، وذلك حسب تطوره الاقتصادي وتطور جهازه المصرفي، وهو ما توضحه التعاريف والمفاهيم المتدرجة لعرض النقود. إذ يمكن تعريف عرض النقود بصفة عامة على أنه " كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة"¹².

- يشير المعروض النقدي إلى إجمالي كمية العملة والمال المتاحة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية محددة. يتكون المعروض النقدي من النقد المتداول والودائع لدى البنوك، ويلعب دوراً محورياً في الحفاظ على استقرار الأسعار والسيطرة على التضخم والنمو الاقتصادي.¹³

- يمثل عرض النقود إجمالي كمية النقود المتداولة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة. ويشمل هذا العرض كلاً من النقود الورقية والمعدنية التي يتم إصدارها بشكل أساسي من قبل البنك المركزي، بالإضافة إلى النقود المساعدة التي يتم إصدارها من قبل الخزينة العمومية بالإضافة إلى الودائع المصرفية التي يصدرها النظام المصرفي التجاري.¹⁴

يُعرف عرض النقد بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، أي كل أدوات الدفع التي يمتلكها الأفراد والمؤسسات، كما تُعرف مدرسة شيكاغو عرض النقود بأنه المحدد الرئيسي للدخل القومي، مؤكدة على وجود علاقة إحصائية قوية بينهما. ووفقاً لهذا المفهوم، يشير مصطلح "عرض النقد" إلى إجمالي أرصدة وسائل الدفع المحلية التي يمتلكها "العامة" (أي الجمهور).¹⁵

وكخلاصة لتعاريف السابقة يشير المعروض النقدي إلى إجمالي مبلغ النقود متاح للجمهور في الاقتصاد معين عند نقطة زمنية معينة وعادةً ما يتم اعتبارها سنة.

2.3 مقاييس عرض النقود:

تعتبر المجاميع النقدية مؤشرات إحصائية تعكس قدرة إنفاق العناصر الاقتصادية غير المالية المقيمة فهي مقاييس محاسبية للعملة المتداولة يمكن من خلالها التمييز بين درجة سيولة مختلف الأصول وذلك بتصنيفها في مجموعات غير متجانسة، ويطلق على المجموع النقدي أيضاً بالكتلة النقدية.

ويتم تقسيم العرض النقدي أو الكتلة النقدية إلى مجتمعات نقدية مختلفة، بهدف التمييز بينها بشكل منطقي. يعتمد هذا التصنيف على درجة سيولة كل مكون، حيث يتم ترتيبها من الأكثر سيولة إلى الأقل، وقد تم ترتيب هذه المجموعات كما يلي:

1.2.3 القاعدة النقدية (M0):

تصف هذه المكونات بالسيولة الكاملة، حيث تشمل النقود القانونية الصادرة عن البنك المركزي والمتمثلة في الأوراق النقدية والعملات المساعدة. يخضع إصدارها لرقابة صارمة من السلطة النقدية، بالإضافة إلى تأثرها بعوامل أخرى مثل حركة الأصول الأجنبية. تُعدّ هذه القاعدة النقدية ذات أهمية حاسمة في عملية خلق النقد، وتتكون من شقين:

- الجزء المتداول (E) : وهو النقد المتداول فعلياً في حوزة الجمهور.

- الجزء غير المتداول (R) : وهو الاحتياطات المصرفية.

وعليه، يمكن تمثيل القاعدة النقدية بالمعادلة التالية¹⁶:

$$H = E + R$$

للقاعدة النقدية دور حاسم في التأثير على حجم الودائع الجديدة التي تنشئها البنوك التجارية، ومن ثم على إجمالي المعروض النقدي في الاقتصاد، وعندما تتوسع هذه القاعدة وتزداد احتياطيات البنوك، تحصل البنوك التجارية على قدرة أكبر على منح القروض. وبما أن العملة المتداولة في أيدي الجمهور تشكل جزءاً مهماً من المعروض النقدي، فإن البنك المركزي، من خلال سياسته النقدية، يستطيع التحكم في التغيرات التي تطرأ على هذا المعروض من خلال¹⁷:

- إصدار العملة

- الاقراض الحكومي

- عمليات السوق المفتوحة

- اقراض المصارف التجارية

- بالنظر إلى أن الأساس النقدي يمنحه تلقائياً السيطرة على الودائع التي أنشأها المصارف التجاري (

2.2.3 المجمع النقدي الأول (M1):

يُعرف هذا المفهوم بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في محيط اقتصادي معين خلال فترة زمنية محددة. كما يُشار إليه بالمتاحات النقدية التي تحتفظ بها الوحدات الاقتصادية، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات، على شكل أرصدة نقدية. يُنظر إلى هذا المجموع من منظور وظيفته الأساسية كأداة للمبادلة في مقابل السلع والخدمات.¹⁸

يتم التحكم في هذا النوع من العرض النقدي من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية، ويتكون من:

- العملة المتداولة خارج الإطار المصرفي (C) .

- الودائع تحت الطلب (DD) لدى البنوك التجارية، بما في ذلك جميع الحسابات التي تُستخدم فيها الشيكات.

يمكن صياغة المعادلة هذا المجمع في المعادلة التالية:

$$M1 = C + DD$$

ويتكون المجمع النقدي الأول (M1) من مايلي:

- النقود المتداولة:

تشمل العملات الورقية والمعدنية المتداولة في الاقتصاد.

-أرصدة الشيكات:

وتشمل أموال الطلب أو الحسابات الجارية التي يمكن سحبها بسهولة عن طريق الشيكات أو وسائل أخرى.

-ودائع الطلب:

هي الأرصدة في الحسابات الجارية التي يمكن استخدامها بشكل فوري.

3.2.3 المجمع النقدي الثاني (M2):

يشمل على عرض النقد بالمعنى الضيق M1 مضافاً إليه الودائع لأجل وودائع التوفير لدى البنوك التجارية، ويعتبر مؤشر مهم لتحديد اتجاه النمو في عرض النقد ومستوى النشاط الاقتصادي، لأن عرض النقد بالمعنى الضيق لا يعبر عن كمية النقد المتوفرة فعلاً في الاقتصاد، كذلك التغيرات في الطلب الكلي والإنفاق الكلي تحدث نتيجة التغيرات في الموجودات شبه النقدية لذا وجب أخذها بعين الاعتبار، ويأخذ عرض النقد M2 شكل المعادلة التالية¹⁹:

$$M2 = C + DD + Td + Sd$$

ويتكون المجمع النقدي الثاني (M2) من مايلي:

-النقد بالمعنى الضيق(M1) :

وتشمل العملات المعدنية والأوراق النقدية المتداولة بين الجمهور، والودائع القابلة للسحب عند الطلب (الحسابات الجارية).

-الودائع الادخارية:

وهي الأموال التي يحتفظ بها الأفراد في حسابات التوفير .

شهادات الإيداع:

وهي ودائع لأجل تودع لفترة زمنية محددة .

صناديق سوق النقد:

وهي استثمارات في أدوات دين قصيرة الأجل ذات مخاطر منخفضة .

4.2.3 المجمع النقدي الثالث (M3):

والمجمع النقدي الثالث (M3) هو مقياس للمعروض النقدي في اقتصاد ما، يضمّ M2 مضافاً إليه عناصر إضافية من الأصول السائلة، مثل مدخرات البريد، وودائع أخرى لدى المؤسسات المالية غير المصرفية، وصناديق الاستثمار المشترك في سوق المال، ولكنه لم يعد يُبلغ عنه من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2006 . حيث أن: $M2 = M3$ ²⁰ + الودائع الزمنية والادخارية طويلة الأجل.

4.2.3 المجمع النقدي الرابع (M4):

تتكون المجمع النقدي الرابع M4 من عرض النقود M3 مضافاً إليه بقية الأصول المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالسندات والأوراق المالية العامة والمتمثلة في القروض التي أصدرتها الحكومة أو المؤسسات الخاصة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار الخاصة والمصارف العقارية والودائع الحكومية وسندات الادخار والأوراق التجارية.²¹

5.2.3 المجاميع النقدية الجديدة:

بدأ بنك الاحتياطي الهندي RBI في نشر مجموعة من أربعة مجاميع نقدية جديدة بناءً على توصيات مجموعة العمل

المعنية بالمعروض النقدي 1998 وهي كالآتي:

الاحتياطي النقدي (NMO) = العملة المتداولة + ودائع البنوك لدى بنك الاحتياطي الهندي + ودائع أخرى لدى بنك الاحتياطي الهندي.

NM1 = العملة لدى الجمهور + ودائع تحت الطلب لدى النظام المصرفي + ودائع أخرى لدى بنك الاحتياطي الهندي.

NM1 = NM2 + ودائع قصيرة الأجل للمقيمين (بما في ذلك وحتى تاريخ استحقاق تعاقدية لمدة عام واحد).

NM2 = NM3 + ودائع طويلة الأجل للمقيمين + تمويل تحت الطلب / لأجل من المؤسسات المالية.

3.3 مقابلات الكتلة النقدية:

تُعدّ كمية النقود المتداولة في الاقتصاد التزاماً على المؤسسات المالية، سواء تلك التي تُصدرها مثل البنك المركزي، أو تلك التي تحتفظ بها مثل البنوك التجارية والخزينة العامة ومؤسسات البريد.

ومع ذلك، لا يمكن وضع هذه الأرصدة المالية تحت تصرف الوحدات الاقتصادية إلا بوجود موارد ومنتجات حقيقية تقابلها. وعليه، فإن عملية الإصدار النقدي ترتبط ارتباطاً مباشراً بوجود الموجودات الاقتصادية التي تدعمها والمتمثلة في:

- الذهب؛
- العملات الأجنبية؛
- القروض المقدم إلى الخزينة؛
- لقروض المقدم للإقتصاد.

4. تحليل النتائج:

بهدف الإجابة عن اشكالية الدراسة ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات ولمعرفة أثر أسعار النفط على عرض النقود خلال الفترة 1990 – 2024، اعتمدنا على البيانات اللازمة والاختبارات الإحصائية المناسبة الموجودة على برنامج Eviews13، ولكن قبل ذلك لابد من تحديد نموذج الدراسة والتعريف بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة ومصادرها. 1

1.4 تحديد متغيرات الدراسة ومصادرها:

لتفسير أثر أسعار النفط على عرض النقود في الجزائر خلال الفترة 1990-2024 تم الاعتماد في النموذج المقترح على المتغيرات التالية التي تم الحصول على بيانات هذه المؤشرات من البنك الجزائر وديوان الوطني للإحصائيات ومنظمة أوبك :OPEC

1.1.4 عرض النقود:

وهو المعروف النقدي بمعناه الواسع M2 تم الحصول على بيانات هذه المؤشرات من البنك الجزائر وديوان الوطني للإحصائيات، ويُرمز له بالرمز (MS).

2.1.4 سعر النفط:

هو القيمة النقدية بالدولار الأمريكي لبرميل تم الحصول عليها بالاعتماد على معطيات النشرات الإحصائية السنوية لأوبك (OPEC Annual Statistical Bulletin)، ويُرمز له بالرمز (PP).

2.4 تحديد نموذج الدراسة ومصادرها:

نحاول في هذه الدراسة تفسير تغيرات التي تحدث في عرض النقود في الجزائر من خلال تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2024 وعلى هذا الأساس وانطلاقاً من بعض الدراسات السابقة نفترض أن الدالة تأخذ الشكل الآتي:

$$LMS_t = \alpha + \beta LPP_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

LMS : يمثل لوغاريتم المعروض النقدي .

LPP : يمثل لوغاريتم أسعار النفط .

ε_{it} : يمثل حد الخطأ العشوائي.

3.4 دراسة استقرارية السلاسل:

يبين الجدول رقم 01 نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور واختبار فليبس بيرون للمتغيرات بصيغتها اللوغاريتمية عند المستوى والفرق الأول ونتائج الاختبارات موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01) : نتائج اختبار ديكي فولر المطور وفليبس وبيرون عند المستوى

PP		ADF		المتغيرات	
T_t	T_c	T_t	T_c		
-3.55	-0.52	-3.55	-0.44	النموذج 6	LMS
-2.95	-2.65	-2.95	-2.78	النموذج 5	
-1.95	1.20	-1.95	1.35	النموذج 4	
-3.55	-2.08	-3.55	-2.08	النموذج 6	LPP
-2.95	-1.03	-2.95	-1.14	النموذج 5	
-1.95	0.70	-1.95	0.56	النموذج 4	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

*** تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 1 %

من خلال الجدول أعلاه إلى أن متغيرين المعروض النقدي وسعر النفط تحتويان على جذر الوحدة، وذلك لأن قيم الإحصائية للاختبار أكبر من القيم المجدولة لهذا الاختبار أي نقبل الفرضية العدم التي تنص على أن المعروض النقدي وسعر النفط غير مستقرين عند مستواهم الأصلي.

وبما أن السلاسل تحتوي على جذر الوحدة وغير مستقرة نجري عليها الفروق من الدرجة الأولى، ونتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (02) : نتائج اختبار ديكي فولر المطور وفليبس وبيرون عند الفروق الأولى

PP		ADF		المتغيرات	
T_t	T_c	T_t	T_c		
-3.55	***-6.79	-3.55	***-5.25	النموذج 6	DLMS
-2.95	***-3.93	-2.95	***-3.93	النموذج 5	
-1.95	***-2.96	-1.95	***-2.98	النموذج 4	
-3.55	***-5.49	-3.55	***-5.26	النموذج 6	DLPP
-2.95	***-5.55	-2.95	***-5.35	النموذج 5	
-1.95	***-5.30	-1.95	***5.31	النموذج 4	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

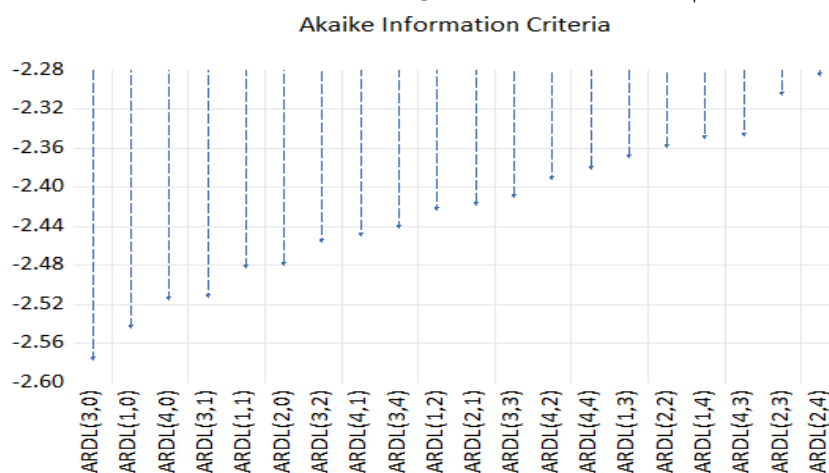
*** تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 1 %

من خلال الجدول أعلاه إلى أن متغيرين المعروض النقدي وسعر النفط عند الفروق الأولى لا تحتويان على جذر الوحدة، وذلك لأن قيم الإحصائية للاختبار أقل من القيم المجدولة لهذا الاختبار عند مستوى معنوية 10% و 5% و 1% أي نرفض الفرضية العدم التي تنص على أن المعروض النقدي وسعر النفط مستقرين عند الفروق الأولى، وبالتالي يمكن القول أن المتغيرين المعروض النقدي وسعر النفط متكاملان من الدرجة الأولى (1) أي احتمال وجود تكامل مشترك.

4.4 اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

والشكل التالي يوضح درجة تأخير المثلى:

الشكل رقم (01): درجة تباطؤ مثلى لاختبار الحدود Bounds test



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

وفقاً للنتائج اختبار طول الإبطاء الأمثل يشير الاختيار إلى أن طول الإبطاء الأمثل للمتغيرات المستقرة هو

ARDL(3.0) وفقاً لمعيار AIC.

الجدول رقم (03): نتائج اختبار منهج الحدود

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
 Number of cointegrating variables: 1
 Trend type: Rest. constant (Case 2)
 Sample size: 32

Test Statistic	Value
F-statistic	9.162986

Bounds Critical Values

Sample Size	10%		5%		1%	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	3.303	3.797	4.090	4.663	6.027	6.760
35	3.223	3.757	3.957	4.530	5.763	6.480
Asymptotic	3.020	3.510	3.620	4.160	4.940	5.580

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

من أجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين المعروض النقدي وسعر النفط يتم حساب احصائية فيشر، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة تساوي 9.16 وهي أكبر من الحد الأعلى عند مستوى معنوية 10% و 5% و 1% مما يجعلنا نرفض فرضية العدم أي وجود تكامل مشترك بين المعروض النقدي وسعر النفط.

5.4 تقدير علاقة في المدى الطويل :

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفاق العام ومعدل البطالة سوف نقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل ونتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (04) : نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل

Cointegrating Specification

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

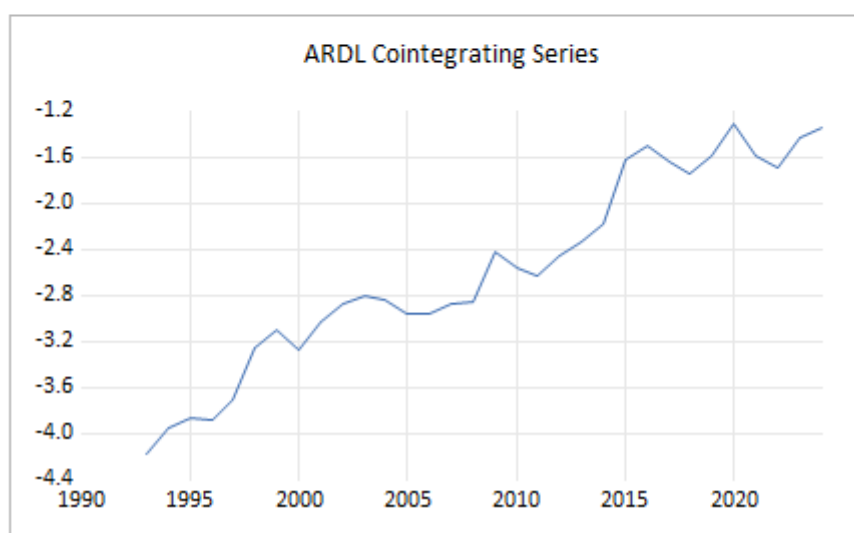
$$CE = LMS(-1) - (0.645880 * LPP + 8.626806)$$

Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP	0.645880	0.342320	1.886774	0.0689
C	8.626806	1.866353	4.622279	0.0001

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

Cointegrating Series



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13 .

استناداً إلى الجدول أعلاه يظهر وجود استجابة طويلة الأجل بين المتغير التابع المعروض النقدي (LMS) والمتغير المستقل

في سعر البترول (LPP) حيث نلاحظ ما يلي:

- قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تساوي 18.31 أي أنه عندما تكون قيمة المتغير المستقل تساوي صفر، يكون المعروض النقدي عند الحدود (18.31).

- وجود أثر إيجابي لأسعار النفط على معروض النقدي في المدى البعيد في الجزائر خلال فترة الدراسة حيث أن كل زيادة في أسعار البترول بـ 1% تؤدي إلى ارتفاع معروض النقدي بنسبة 0.645%.

6.4 تقدير علاقة في المدى القصير:

الجدول التالي يمثل نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير:

الجدول رقم (05): تقدير علاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)

☐ Error Correction

Dependent Variable: D(LMS)				
Method: ARDL				
Date: 08/31/25 Time: 15:14				
Sample: 1993 2024				
Included observations: 32				
Dependent lags: 4 (Automatic)				
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LPP				
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated: 20				
Selected model: ARDL(3,0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.639527	0.117696	-5.433708	0.0000
D(LMS(-1))	0.438757	0.016526	26.54916	0.0000
D(LMS(-2))	0.367865	0.162579	2.262686	0.0313
R-squared	0.418402	Mean dependent var		0.122357
Adjusted R-squared	0.378292	S.D. dependent var		0.074523
S.E. of regression	0.058760	Akaike info criterion		-2.741644
Sum squared resid	0.100130	Schwarz criterion		-2.604231
Log likelihood	46.86631	Hannan-Quinn criter.		-2.696096
F-statistic	10.43132	Durbin-Watson stat		2.024402
Prob(F-statistic)	0.000386			
* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ:

- إشارة معامل إحصائية ECM_{t-1} سالبة، وهي ذات دلالة إحصائية (عند مستوى 1%) وذلك لأن $(P=0.0000 < 0.01)$. ويؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل حد تصحيح الخطأ في العام السابق -0.6395. ويعني هذا إن حوالي 63.95% من انحراف قيمة المعروض النقدي من الخطأ الأجل القصير يمكن تصحيحه في العام الأول من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، وذلك يتطلب ذلك حوالي $(1/0.6395=1.5)$ سنة ونصف من أجل الوصول إلى قيمه التوازنية في الأجل الطويل.
- كما نلاحظ وجود تأثير إيجابي لسعر النفط على معروض النقدي حيث أن كل زيادة في أسعار النفط إلى ب 1% تؤدي إلى ارتفاع في معروض النقدي بنسبة 0.438% وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما أن هذا التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% وذلك لأن $(P=0.0000)$ أقل من 0.01؛

معامل التحديد R^2 :

معامل التحديد يساوي 41.84% أي أن تقلبات أسعار النفط تفسر التغيرات التي تحدث في المعروض النقدي بنسبة 41.84% والباقي 58.16% يدخل ضمن هامش الخطأ.

اختبار فيشر F :

يهدف هذا الاختبار إلى معنوية النموذج ككل من خلال الفرضيتين التاليتين :

$$\begin{cases} H_0: B1 = B2 = 0 \\ H_1: B1 \neq B2 \neq 0 \end{cases}$$

نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة $F_C=30.15$ أكبر من القيمة المجدولة $F_T=10.43$ ومنه نقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج ككل له دلالة معنوية أي هناك تأثير لاسعار البترول على المعروض النقدي.

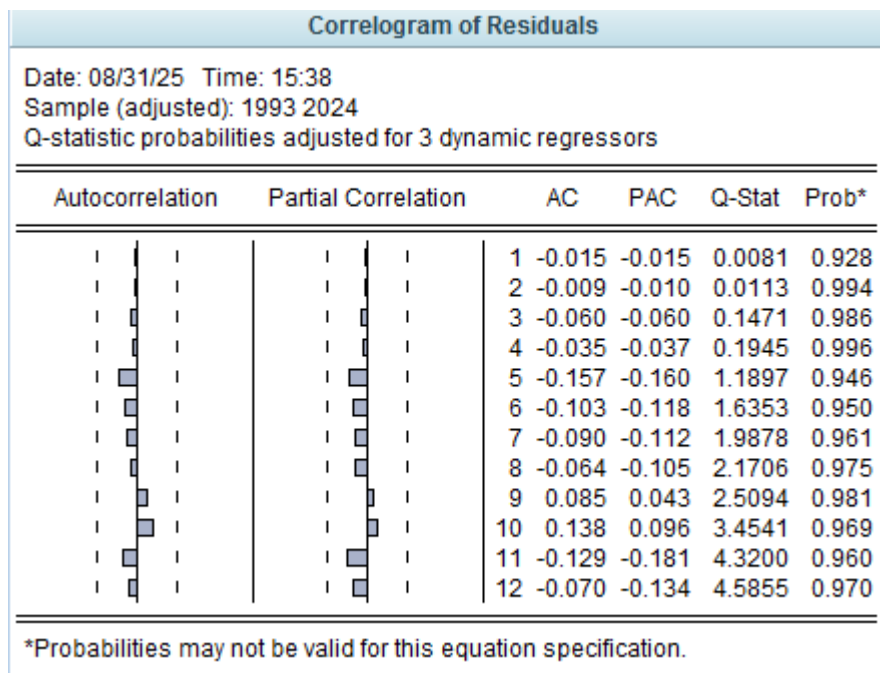
7.4 الاختبارات التشخيصية للنموذج :

1.7.4 اختبار استقرار البواقي :

- اختبار التشويش الأبيض :

من خلال اختبار **ljung box** (أنظر الشكل رقم 02) نلاحظ أن الإحصائية $Q_{stat}=4.58$ أقل من $Q_{table}=21.02$ ومنه نقبل الفرضية H_0 أي جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر إذن سلسلة البواقي سلسلة مستقرة وهي عبارة عن تشويش أبيض.

الشكل رقم (02): نتائج اختبار **ljung box**

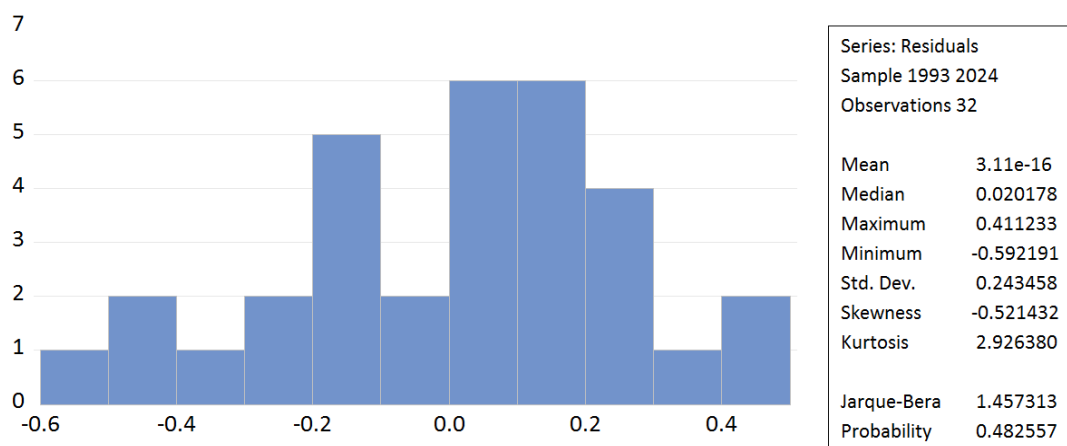


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13 .

- اختبار التوزيع الطبيعي :

نلاحظ أن إحصائية **jarque-Berra** (أنظر الشكل رقم 03) تساوي 1.45 وهي أقل من المجدولة والتي تساوي 5.99 عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرض العدم ومنه نقول أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (04): نتائج اختبار Jarque-Berra



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

- اختبار تجانس التباين :

نستخدم هنا اختبار ARCH ونتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (06): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.056065	Prob. F(1,29)	0.8145
Obs*R-squared	0.059816	Prob. Chi-Square(1)	0.8068

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على تجانس

التباين .

اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

الجدول التالي يوضح نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.024225	Prob. F(2,25)	0.9761
Obs*R-squared	0.061895	Prob. Chi-Square(2)	0.9695

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

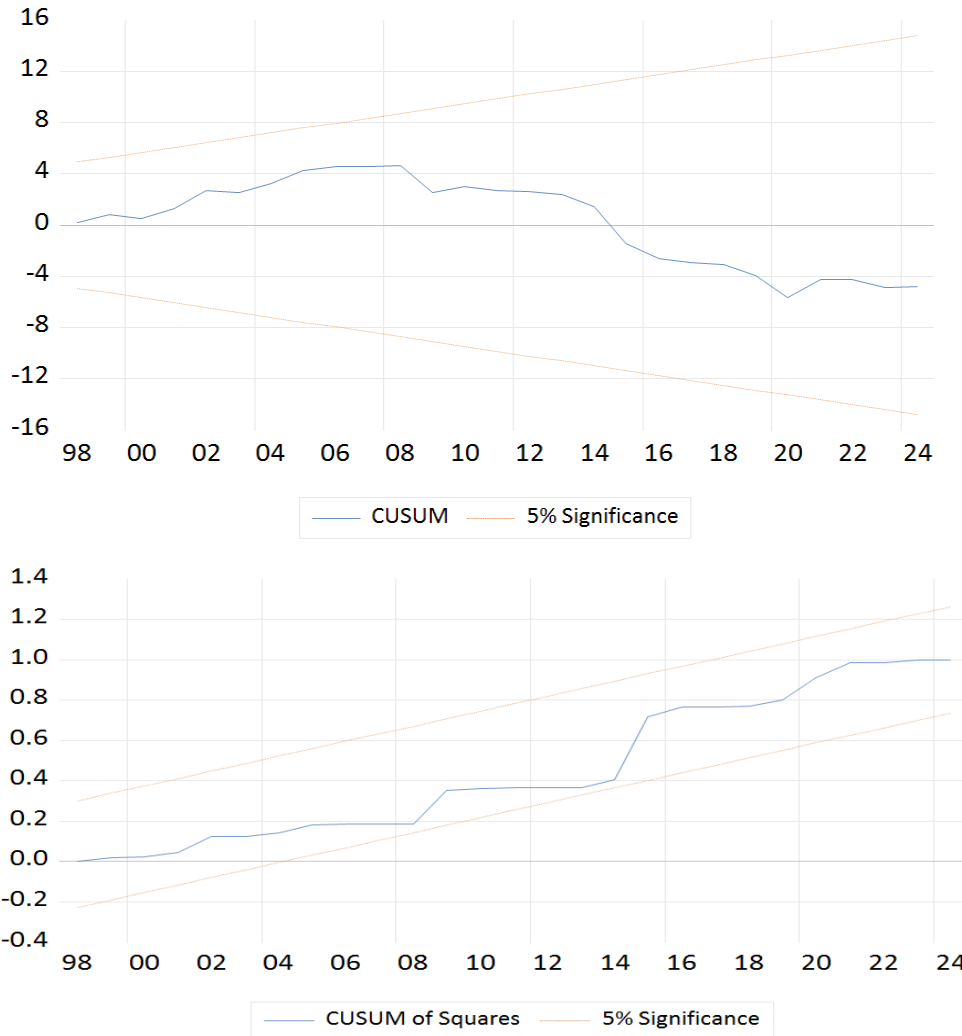
استناداً إلى القيم الإحصائية المتاحة في الشكل أعلاه، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.97 وهي أكبر من 0.05

ومنه نقبل الفرض العدمي أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي في نموذج تصحيح الأخطاء.

2.7.4 اختبار استقرار النموذج

للتأكد استقرار المعلمات نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي، ونتائج اختبار موضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم (04) : نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13 .

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن خطي مستقيمين لكل من مجموع التراكمي للبواقي و مجموع التراكمي لمربعات البواقي واقع داخل حدود المنطقة الحرجة مما يدل هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأجل الطويل و نتائج الأجل قصيرة.

5. خلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة قياس أثر تقلبات أسعار النفط على عرض النقود في دول الجزائر من خلال استعمال أحد المناهج القياسية الحديثة والمتمثلة في الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة **ARDL** ، وقد توصلنا في هاته الورقة إلى النتائج التالية:

- يشمل عرض النقود في الجزائر كلا من النقود القانونية المتداولة خارج الجهاز المصرفي، إضافة إلى الودائع تحت الطلب لدى كل من البنوك التجارية والخزينة، وهو ما يمثل المجمع النقدي **M1**. وعند إضافة الودائع لأجل بالعملة المحلية والأجنبية إلى هذا المجمع، نحصل على المجمع النقدي **M2**. أما من الناحية القانونية، فقد تم تنظيم عرض النقود ضمن إطار قانون النقد والقرض رقم 90-10، الذي منح بنك الجزائر صلاحيات الإشراف على إدارة الكتلة النقدية وتنظيم عمليات الائتمان؛

- لدراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على المعروض النقدي في الجزائر قمنا أولاً بفحص إستقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر المطور وأظهرت النتائج احتواء المتغيرات أسعار النفط و المعروض النقدي محل الدراسة على مركبة جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة عند المستوى، ثم أجرينا نفس الاختبار على سلاسل أسعار النفط و المعروض النقدي عند الفرق الأول فوجدناها مستقرة وبالتالي فإن هذه أسعار النفط و المعروض النقدي مستقرة عند إجراء الفروق الأولى عند مستوى معنوية 1%، أي أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى (1)، وللتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار النفط و المعروض النقدي قمنا بإجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود وأكدنت نتائج الاختبار على وجود علاقة بينهما، ومن ثم قمنا بتقدير العلاقة في المدى القصير والمدى الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة؛ - تبين من خلال الدراسة القياسية هناك علاقة طردية بين أسعار النفط و المعروض النقدي في الأجل الطويل أي كلما زاد سعر النقد ارتفع المعروض النقدي في الجزائر وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية **p**

- هناك علاقة طردية بين أسعار النفط و المعروض النقدي في الأجل القصير أي كلما زاد سعر النقد ارتفع المعروض النقدي في الجزائر وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛

- إن معامل حد تصحيح الخطأ يحمل إشارة سالبة ومعنوي إحصائياً، حيث انحراف قيمة المعروض النقدي من الخطأ الأجل القصير يمكن تصحيحه في العام الأول من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل ، وذلك يتطلب ذلك حوالي $(1/0.6395=1.5)$ سنة ونصف من أجل الوصول إلى قيمه التوازنية في الأجل الطويل.

وبناءً على ما تقدم يُمكن اقتراح التوصيات التالية :

- يجب أن يكون الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار الأسعار ومكافحة التضخم ؛
- تنسيق وثيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية (الإنفاق الحكومي ومعرض النقدي)؛
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الاستفادة المثلى من عائدات النفط لتنويع الاقتصاد؛
- تبني سياسة اقتصادية فعالة تركز على إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في تحقيق التنمي؛
- تبني سياسات واستراتيجيات فعالة لتقليل من آثار السلبية لتقلبات أسعار النفط.

6. الهوامش والإحالات:

¹ دخلي عبد الرحمان، "أثر تقلبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة المدية، 2014-2015، ص: 51.

- ² Katarzyna& Ibrahim, **The Impact of Oil Price Shocks on Oil-Dependent Countries' Currencies: The Case of Azerbaijan and Kazakhstan.** 14, 09, 2021, P1.
- ³ بن عوالي خالدية، "استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج"، مذكرة ماجستير، جامعة وهران 2، 2015-2016، ص: 37، 38.
- ⁴ مراد علة، "تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد 9، جامعة الوادي، 2016، ص: 8.
- ⁵ رزقه سيدي عمر، "إشكالية تمويل المشاريع الاستثمارية في الشركات النفطية في ظل تذبذبات أسعار النفط"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020-2021، ص: 9.
- ⁶ نفس المرجع، ص: 9.
- ⁷ عبد القادر قطاف، "أثر العائدات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة (2000-2015)"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 1، المجلد 36، ص: 361.
- ⁸ محمد احمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص: 8.
- ⁹ حسين عبد الله، "اتجاهات الصراع العالمي حول أسعار النفط"، المكتبة الأكاديمية، 2012، ص: 8.
- ¹⁰ صابري حمزة ، بكريتي لخضر، تأثير تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة (1995 – 2021)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، المجلد 14، العدد 2، 2024، ص 55-56.
- ¹¹ Nils Herger, **Understanding Central Banks**, Springer Nature, Switzerland, 2019, p54.
- ¹² علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الواد، المجلد 4، العدد 7، 2014، ص 23.
- ¹³ Adel BeldjebelA, Abdesselam Hellal, **analyzing the relationship between money supply and exchange rate in algeria using the var model: an econometric study for the period 1990-2023**, international journal of professional business review, Miami, V 9, N11, 2024, P4.
- ¹⁴ Ansgar Belke, Thorsten Polleit, **Monetary Economics in Globalised Financial Markets**, Springer-Verlag Berlin Heidelberg , 2009, P19.
- ¹⁵ حيدر صاحب صالح الكرعاوي، تأثير عرض النقود في الاستقرار الاقتصادي في دول مختارة مع اشارة خاصة لعراق ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، 2023، ص 10.
- ¹⁶ عبد الباسط عبد الصمد عليه، دور نمو عرض النقود في نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 (دراسة إستشرافية مع ماليزيا)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، 2018، ص 4.
- ¹⁷ حيدر صاحب صالح الكرعاوي، مرجع سابق، ص12.
- ¹⁸ رمضاني وفاء، عقبة ريمي، أثر تغيرات العرض النقدي على معدلات البطالة في الجزائر -دراسة قياسية للفترة-1990-20217، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة المسيلة، المجلد 12، العدد 2، 2019، ص 637.
- ¹⁹ النعماوي أمينة، يوسفات علي، بابا أحمد عبد المجيد، تقييم مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، جامعة أدرار، المجلد 1، العدد 1، 2018، ص 12.
- ²⁰ بوساق عبد المجيد، برارة فريد، العلاقة بين العرض النقدي والتضخم دراسة قياسية على اقتصاد الجزائري (1980-2018)، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، المجلد 12، العدد 4، 2020، ص 584.
- ²¹ عبد الباسط عبد الصمد عليه، مرجع سابق، ص7.